المؤشر السعري
6191.21
بتغير قدره
+18.4
%0.30

3,25 ملايين دينار خسائر «مبرد» جراء إيقاف نشاط النقل داخل الكويت

قالت شركة مبرد للنقل إنه بعد استلام تقرير المقيم الخارجي تبين وجود خسائر بنحو 3,25 ملايين دينار جراء ايقاف نشاط النقل داخل الكويت، وسيتم تسجيل تلك الخسائر في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

وأوضحت الشركة أنه سيتم اعادة تبويب قيمة أسطول الشركة من الأصول الثابتة الى أصول متاحة للبيع بقيمة 3,93 ملايين دينار تقريبا، وسيتم تسجيلها في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 أيضا، وكان مجلس ادارة الشركة قد قرر في اجتماعه الذي انعقد يوم الأحد الموافق 13 يناير 2013 ايقاف نشاط النقل داخل الكويت حاليا دون المساس بباقي الأنشطة الأخرى.

عودة شهية البنوك لاستقبال الودائع مرهون بتفعيل مشاريع التنمية

أدت تخمة السيولة لدى البنوك المحلية الى عزوفها عن استقبال ودائع جديدة وإن قبل بعضها استقبال الودائع، فإنها لا تمنح أصحابها أي فوائد مجزية، إذ تتراوح نسبة الفوائد بين صفر و1٪.

وتسبب التراجع في معدلات الفائدة على الودائع في انزعاج أصحاب الأموال لحاجتهم للمصارف لإيداع أموالهم، لاسيما في ظل البيئة الاستثمارية الصعبة محليا والركود الاقتصادي التي تمر به الكويت حاليا.

«الأنباء» استطلعت آراء خبراء ومصرفيين حول مدى تأثير عزوف المصارف عن استقبال الودائع على المدى الطويل والحلول الممكنة للخروج من المتاهة التي أقحم فيها كل من الأفراد وقطاعات الأعمال وكذلك البنوك فالكل متخوف من المخاطرة في ظل الضبابية التي تخيم على الوضع الاقتصادي العام.

وفي هذا السياق، يرى مصرفيان أن الحل في تنشيط الاقتصاد المحلي من خلال قيام الحكومة بتبني برامج اقتصادية تنشيطية، واعتبروا أن المشكلة ليست في البنوك وأصحاب الأموال، وإنما هي مشكلة عامة، حلها يكمن في تفعيل دور القطاع الخاص، الذي سيعمل على تنشيط الدورة الاقتصادية، ومن ثمة سيقوم أصحاب الأموال بالاستثمار وتحريك السوق بدلا من تكديس الأموال، وستنشط عملية الاقتراض لدى البنوك.

بداية، قال رئيس اتحاد المصارف الكويتية السابق ورئيس مجلس إدارة البنك التجاري عبد المجيد الشطي ان البنوك بحاجة الى منافذ لتنشيط الأموال التي بحوزتها لتتمكن من منح فوائد للمودعين مشيرا الى انه لن يتسنى لها ذلك في ظل تعطل المشاريع التنموية وجمود القطاع الخاص.

خبيران: امتناع بعض البنوك عن استقبال الودائع يكشف ضعف الفرص الاستثمارية وارتفاع مخاطرها وصعوبة بيئة الأعمال

وأفاد الشطي بأن العملية تحتاج الى تضافر الجهود والتعاون من الجميع سواء من البنوك أو القطاع الخاص أو الدولة لدفع عجلة التنمية، لافتا الى أن المشاريع المطروحة بحاجة الى دراسة هادفة لكي لا تؤثر على المصالح الموجودة حاليا. وأشار الى أن البنوك ليست باستطاعتها المجازفة باستقبال المزيد من الودائع دون منح فوائد لمودعيها مما يشكل عبئا كبيرا عليها وذلك في ظل غياب الإقراض الذي يمثل المحرك الرئيسي لعمل البنوك. ورأى الشطي أن الخروج من هذه المشكلة يكمن في تنشيط الاقتصاد المحلي ومنح الثقة في القطاع الخاص والتقليل من الحذر المفرط لدى البنوك. وعلى صعيد متصل، رأى الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور أن عدم استقبال البنوك المحلية للودائع ترجع لأسباب ارتفاع حجم السيولة وتفسر بإحدى السياسات التي يمارسها البنك المركزي من خلال السياسة النقدية وهي قد لا تتفق مع سياسات البنوك ولا تتناسب مع حركة الاقتراض والإيداع بمرونة تحكمها قدرتها على توظيف استثمارات هاتين العمليتين وذلك يتحدد مع الفرص الموجودة ونسبة المخاطر. وأشار بوخضور الى أن الامتناع أو العزوف عن استقبال الودائع يمثل عنوانا لمدخل معرفة سوق الائتمان والاستثمار في الكويت ويكشف عن أن الفرص الاستثمارية قليلة جدا وأمامها معوقات وحركتها بطيئة ونسبة مخاطرها عالية وليست لأسباب فنية أو لطبيعة المشاريع ولكن بسبب الإجراءات والقوانين والثقافة السائدة التي تعتمد على الاستهلاك وليس على الائتمان. وعزا بوخضور مشكلة التخمة المالية التي تعاني منها البنوك المحلية وتعذر البنوك على منح القروض الى ضعف كفاءة الإدارة في الكويت والفرد والدولة مما أدى الى إعاقة البنوك عن إيجاد مرونة تتيح لها إدارة أصولها.

وأضاف في ذات السياق ان هناك ضغوطا لتشريعات تمنع المرونة للبنوك وهي تجعلها غير قادرة على التوسع في الإيداع حتى لا تخل بالتوازن بين كفتي القروض والودائع مما يكون عليها عبئا إضافيا.

وعن الحلول المتاحة للخروج من مأزق السيولة واستعادة شهية البنوك لاستقبال الودائع من جديد، قال ان ذلك يكمن في تبني مشروع محفظة تنموية من قبل مجلس الأمة تكون البنوك مساهمة فيها مع الدولة وهذه المحفظة تعمل على تمويل المشاريع التنموية التي تحتاجها الكويت سواء في تطوير بنيتها التحتية أو تحسين أداء القطاع الخاص.

فيما قالت مصادر مصرفية ان التوجه نحو غلق باب استقبال الودائع يأتي للندرة في قنوات الاستثمار، لاسيما أن البنوك الكويتية ذات طبيعة تجارية غير استثمارية وهي عاجزة عن توظيف السيولة الضخمة التي تمتلكها، لانخفاض الطلب على التمويل والتوقف شبه التام عن تنفيذ خطة التنمية.

ورأت أن الحل يكمن في تفعيل الدولة لخطة التنمية وإشراك القطاع الخاص ومنح الضمانات الكافية للبنوك للإقراض.

● منى الدغيمي

إيداع 1,2 مليون دينار مكافآت موظفي البورصة في بنك الخليج بعد تقسيمهم إلى 4 شرائح

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن اللجنة المالية بسوق الكويت للأوراق المالية وضعت أمس مكافآت البونص لموظفي البورصة في بنك الخليج البالغة 1,2 مليون دينار وذلك بعد تقسيم الموظفين إلى 4 شرائح. وقالت المصادر ان الشريحة الأولى وهي الممتاز، تقرر لها صرف راتب 4 أشهر، أما الثانية فهي شريحة الجيد جدا وتقرر لها صرف راتب 3 أشهر ونصف الشهر، أما الشريحة الثالثة وهي شريحة الجيد فتقرر لها صرف راتب 3 أشهر، أما الشريحة الرابعة وهي شريحة الجيد فتقرر لها صرف راتب شهرين ونصف الشهر. وأضافت المصادر أن المبالغ المعتمدة من اللجنة المالية والتي وافقت عليها لجنة السوق في آخر اجتماع لها ووافقت عليها هيئة أسواق المال عليها الخميس الماضي تم إيداعها في بنك الخليج الذي سيقوم بدوره بتحويل المبلغ المقرر لكل موظف في حسابه الخاص بالبنك التابع له.

● شريف حمدي

ارتفاع التضخم بالكويت بمعدل 2,9٪ في ديسمبر

أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) في الكويت بمعدل 2,9٪ في شهر ديسمبر الماضي مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي «على أساس سنوي».

وقالت الإدارة في نشرتها الشهرية عن ديسمبر الماضي حول الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الصادرة امس وخصت بها «كونا» ان معدل التضخم في الكويت ارتفع بنسبة 0,7 ٪ في ديسمبر الماضي مقارنة بشهر نوفمبر الماضي وذلك على أساس شهري.

وأضافت ان الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية ارتفع في ديسمبر الماضي بنسبة 5,6٪ مقارنة بالشهر ذاته من عام 2011 في وقت شهدت المجموعة ارتفاعا في ثلاث من مجموعاتها الفرعية وانخفاضا في خمس مجموعات.

وأوضحت ان مجموعة اللحوم والدجاج والاسماك انخفضت بنسبة 2٪ في حين كان الانخفاض بمجموعة الشاي والقهوة بنسبة 0,7٪ في حين ارتفعت مجموعة الفواكه والخضراوات بنسبة 0,1٪ وانخفضت «مواد غذائية اخرى» بنسبة 0,5٪.

وذكرت ان أسعار مجموعة الالبان والبيض انخفضت بدورها 0,7٪ في حين ارتفعت أسعار مجموعة الزيوت والدهون بنسبة 1,1٪ بينما ارتفعت أسعار مجموعة السكر ومنتجاته 2,7 ٪ في حين انخفضت مجموعة الحبوب والخبز بنسبة 1 ٪.

وبينت أن أسعار مجموعة الكساء و«ملبوسات القدم» سجلت ارتفاعا بنسبة 4٪ في ديسمبر الماضي مقارنة بالشهر ذاته من عام 2011 كما ارتفعت أسعار مجموعة الخدمات التعليمية والصحية في الشهر المذكور بنسبة 2,5 ٪ على أساس سنوي.

وقالت الادارة في نشرتها ان معدل أسعار مجموعة سلع وخدمات أخرى ارتفع بنسبة 2,3 ٪ على أساس سنوي في ديسمبر الماضي كما ارتفعت أسعار مجموعة المشروبات والتبغ بنسبة 6,2 ٪ وجاء الارتفاع في مجموعة النقل والمواصلات بنسبة 2,2 ٪ في نهاية العام الماضي مقارنة بعام 2011 فيما جاء الارتفاع بأسعار مجموعة سلع وخدمات منزلية بنسبة 1,7 ٪.

ولدى مقارنة معدل التضخم في ديسمبر بنوفمبر الماضيين (على أساس شهري) تبين وفقا للنشرة ان أسعار مجموعة المواد الغذائية انخفضت بنسبة 0,7 ٪ وارتفعت أسعار مجموعة الكساء و(ملبوسات القدم) بنسبة 0,3 ٪ في حين شهدت مجموعة سلع وخدمات أخرى ارتفاعا بمعدلاتها خلال ديسمبر الماضي بنحو 0,5 ٪ بينما ارتفعت أسعار مجموعة الخدمات التعليمية والصحية بمعدل 0,1 ٪.

وأشارت الى ان ارتفاع معدل التضخم لمجموعة النقل والمواصلات في ديسمبر الماضي استقر عند مستوياته المسجلة في نوفمبر الماضي في حين ارتفعت أسعار مجموعة المشروبات والتبغ في ديسمبر الماضي بنسبة 1,5 ٪ مقارنة بسابقه شهر نوفمبر الماضي.

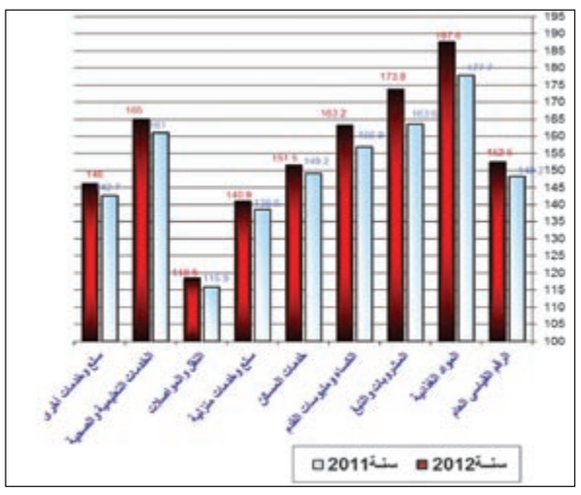

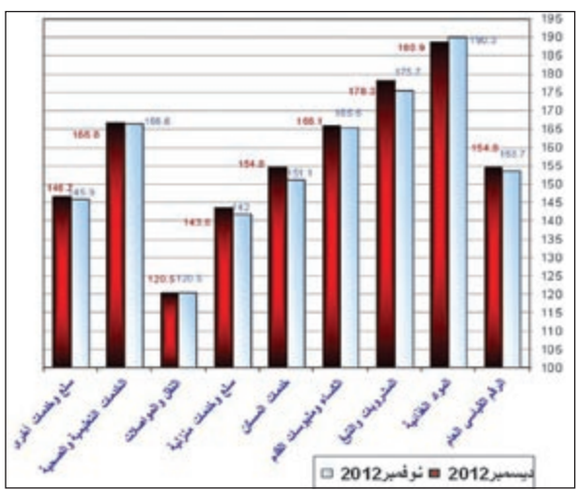

تنفذها الشركة كل 4 سنوات.. وصيانة لخط الغاز الأول

المطيري لـ «الأنباء»: مصفاة الأحمدي تنفذ صيانة مجدولة لمصنع إزالة الغازات الحمضية لمدة 50 يوماً

محمد المطيري

كشف نائب العضو المنتدب لمصفاة ميناء الأحمدي في شركة البترول الوطنية محمد غازي المطيري أن المصفاة بدأت في تنفيذ صيانة مجدولة لمصنع الغازات الحمضية لمدة 50 يوما، مشيرا الى أن عملية الصيانة في المصنع بدأت مع نهاية الاسبوع الماضي وتنفذها الشركة كل 4 سنوات وتكون بالتنسيق مع شركة نفط الكويت.

وأوضح المطيري في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن مصنع معالجة الغازات الحمضية هو عبارة عن وحدة لفصل الغازات الحمضية مثل غاز كبريتيد الهيدروجين والكبريت عن الغاز الطبيعي لتسهيل عملية استخلاص غازات الميثان والإيثان تمهيدا لتحويل الغاز الى مصنع إسالة الغاز ثم تحويله إلى الطبيعة السائلة وضخه لمحطات الكهرباء.

وبين المطيري أن الشركة قامت أمس الاول بتنفيذ صيانة لخط الغاز الاول بالتزامن مع إجراء الصيانة لمصنع الغازات الحمضية، مشيرا الى أن المصنع يعمل بطاقة تكريرية تبلغ 100 مليون قدم مكعبة من الغاز وتصل الطاقة الاستيعابية للمصنع الى 140 مليون قدم مكعبة.

وذكر المطيري أن الغاز الذي يأتي من غرب الكويت به نسبة كبريت عالية فلابد من إدخال كميات الغاز الى مصنع إزالة الغازات الحمضية لتنقيته ومعالجته تمهيدا لتحويله الى مصنع إسالة الغاز في المصفاة.

وبين المطيري أن مصنع إزالة الغازات الحمضية يتيح لشركة البترول الوطنية استقبال الغازات الحمضية المصاحبة المرسلة من شركة البترول الوطنية صيانة لمصنع الغازات الحمضية في مصفاة الأحمدي، مشيرة الى أن إنتاج منطقة غرب الكويت من الغاز حمضي وبالتالي يتم إرساله الى مصفاة الأحمدي لتنقيته من الشوائب والكبريت.

وأوضحت المصادر أن الشركة قررت إغلاق بعض مراكز التجميع في غرب الكويت بدلا من اللجوء الى حرق الغاز وتلويث البيئة وبالتالي الاستفادة من الغاز، مشيرا الى أن إنتاج الشركة انخفض بنحو 150 الى 200 ألف برميل يوميا. وأفادت المصادر بان التوقف الاضطراري لمحطات ازالة حمض الغاز التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية يؤدي الى هبوط معدلات إنتاج المنطقة من النفط والغاز المصاحب، حيث ان خطة الإنتاج مرتبطة بنسبة حرق الغاز، وعليه تكون الإجراءات المتبعة في حالة خروج المحطات عن الخدمة اما بتخفيض او توقف الانتاج من مراكز التجميع وذلك لتفادي حرق الغاز.

● أحمد مغربي

.. و«نفط الكويت» تضطر لوقف مراكز التجميع في غرب الكويت لتفادي حرق الغاز

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة في شركة نفط الكويت أن الشركة لجأت الى إغلاق بعض المنشآت ومراكز التجميع في منطقة غرب الكويت لإجراء صيانة دورية بالتزامن مع تنفيذ شركة البترول الوطنية صيانة لمصنع الغازات الحمضية في مصفاة الأحمدي، مشيرة الى أن إنتاج منطقة غرب الكويت من الغاز حمضي وبالتالي يتم إرساله الى مصفاة الأحمدي لتنقيته من الشوائب والكبريت والعالمية بالمنتجات البترولية ذات المحتوى الكبريتي المنخفض من جهة ومن جهة أخرى تقليل الاعتماد على الغاز كوقود لمحطات توليد الطاقة الكهربائية في البلاد مما يوفر وقودا اقل كلفة وأكثر استقرارا واقل في التلوث.

وذكر أن مصفاة ميناء الأحمدي هي واحدة من أحدث وأضخم مصافي التكرير في العالم بطاقة تكريرية تبلغ 466 ألف برميل يوميا، مشيرا الى انها تحتوي حاليا على 29 وحدة جديدة من أهمها وحدات تقطير النفط الخام ووحدات التكسير بالعامل المساعد المائع ووحدات إزالة الكبريت من مخلفات برج التقطير الجوي ووحدة التقطير الفراغي ووحدات استرجاع الكبريت وغيرها.

● أحمد مغربي

استقالة عضو في مجلس إدارة «الصفاة العقارية»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن شركة الصفاة العقارية أفادته بأن مجلس إدارة الشركة وافق على قبول الاستقالة المقدمة من الشركة الدولية للتمويل والذي يمثلهم في عضوية مجلس الإدارة خالد سلطان مراد اعتبارا من 20 يناير 2013.

تمديد فترة الاكتتاب بزيادة رأسمال «عيادة الميدان»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن مجلس ادارة شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان قرر تمديد فترة الاكتتاب الخاصة بزيادة رأس المال حتى 21 فبراير المقبل، علما بأن الاكتتاب سيكون في مكتب وكيل الاكتتاب مكتب البزيع للاستشارات الإدارية والمالية في بنيد القار.

1,1 مليون دينار أرباح «جيران القابضة» في 6 أشهر

اعتمد مجلس ادارة شركة جيران القابضة البيانات المالية المرحلية لفترة الـ 6 أشهر المنتهية في 31 أغسطس 2012 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحا بلغت 1,1 مليون دينار ما يعادل 8,42 فلوس للسهم مقارنة مع أرباح بلغت 1,15 مليون دينار ما يعادل 8,45 فلوس للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي. وذكرت الشركة في بيان نشر على موقع البورصة أمس أن تقرير مراقبي الحسابات يحتوي على أسس النتيجة المتحفظة كالآتي: «لم تقم الشركة الأم بتجميع نتائج أعمال فرع شركة الخليج المتحدة للإنشاء ـ ذ.م.م. «شركة تابعة» بدولة ليبيا في المعلومات المالية المجمعة المرفقة لعدم توافر معلومات مالية مرحلية مراجعة للفرع، والبالغ رصيده الجاري كما في 31 أغسطس 2012 مبلغ 1,9 مليون دينار (ايضاح 4) وعليه فإننا لم نتمكن من تحديد الأثر على صافي الموجودات المجمعة وصافي الربح المجمع للمجموعة. وأضاف تقرير مراقبي الحسابات: «لم نتمكن من التحقق من الوجود والاكتمال لرصيد شركة مجموعة الخليج للإنشاءات ـ شركة مساهمة ليبية (شركة زميلة) والبالغ رصيدها كما في 31 أغسطس 2012 مبلغ 4 ملايين دينار (ايضاح 4) وذلك لعدم توافر مصادقة بالرصيد، كما لم تقم المجموعة باحتساب حصة من نتائج الأعمال في الشركة الزميلة وذلك لعدم توافر معلومات مالية مرحلية مراجعة لها كما في 31 أغسطس 2012».